دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المحددات الخارجية للسياسة الخارجية للكويت
المصدر:	مجلة البحوث المالية والتجارية
الناشر:	جامعة بورسعيد - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	مصطفى، جينا أنور حمادة عراقي
المجلد/العدد:	ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الصفحات:	519 - 546
رقم MD:	865762
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السياسة الخارجية، العلاقات الخارجية، الكويت، المجتمع الكويتي، مستخلصات الأبحاث
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/865762

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المحددات الخارجية

للسياسة الخارجية للكويت

بحث مقدم من

جينا أنور حمادة عراقي مصطفي

أولاً ـ موضوع الدراسة :

شكلت منطقة الخليج العربي وجنوب شبة الجزيرة العربية وصولا إلي البحر الأحمر موقعا استراتيجيا مهما في جميع الفترات والحقب التاريخية ، وقد زادت أهمية تلك المنطقة من خلال كثرة الحركات التجارية والعسكرية النشطة في هذه المنطقة وأيضاً اكتشاف النفط الذي جعل من هذه المنطقة مصدراً رئيسياً لأحد أهم سلع القرن ، مما أدي إلي تغير ترتيب الأولويات في أهمية المنطقة في استراتيجيات الدول الكبرى .

فقد أضاف النفط أهمية إستراتيجية علاوة علي الأهمية الجيبويولتيكية للمنطقة مما جعلها مسرحا للصراع والنفوذ من قبل الدول العظمي ، الأمر الذي جعلها واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية بحكم المتغيرات الهائلة التي تموج بها والتي يحكمها الكثير من المعايير الإستراتيجية وحسابات المصالح الدولية .

تلك المنطقة التي اكتسبت أهميتها من واقع معطيات الموقع الجغرافي والوضع الاقتصادي والاستراتيجي ، وقد شهدت المنطقة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين حربين مدمرتين، واحتلال دولة كبري هي العراق خلال السنوات الأولي من القرن الحادي والعشرين . وهو ما آثار في الأذهان إشكالية أمن الخليج باعتباره الهاجس الذي يشغل بال قادة دول المنطقة والدول ذات المصالح من خارج النظام الخليجي لضمان سلامة المنطقة وتدفق النفط .

وهو ما جعل دولة الكويت تقوم بتقوية دورها وإبرازه في المنظمات والهينات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالمجال النفطي مثل الأوبك ، الأوابك ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومنظمات هيئة الأمم المتحدة في مجالات النفط والطاقة وذلك من خلال المشاركة الفعالة في اجتماعات ومؤتمرات أوبك الوزارية ولجان العمل التابعة لسكرتارية أوبك ، ومجلس التعاون الخليجي ، واتخاذ المواقف المناسبة لمصلحة الدول المنتجة للنفط بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص .

ثانياً ـ أهمية الدراسة :

تهدف الدراسة إلى محاولة تحليل السياسة الخارجية للكويت وعوامل استمرارها أو تغييرها وذلك في الفترة من 2000 إلي 2010 ، وهذا من خلال إيضاح دور دولة الكويت تجاه القضايا العربية والإقليمية من خلال إبراز دورها في جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وهذا علي المستوي الإقليمي ، إما علي المستوي الدولي فسوف يتم إيضاح سلوكها التصويتي إزاء طرح هذه القضايا العربية والإقليمية علي الجمعية العامة للأمم المتحدة وعلي مجلس الأمن الدولي وذلك لتوضيح توجه دولة الكويت وهل هذا التوجه يتفق مع سلوكها الفعلي أم لا ؟ ، وذلك لتقديم إمكانية للتنبؤ بسياسة الكويت الخارجية مستقبلاً .

ثالثًا ـ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلي إلقاء الضوء ودراسة توجهات ومحددات السياسة الخارجية لدولة الكويت تجاه المنطقة العربية وبعض دول الجوار الجغرافي ، ودور دولة الكويت وإبرازه في المنظمات والهينات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالمجال النفطي مثل الأوبك ، الأوابك بعد ظهور النفط وتنامي الحركة التجارية في الخليج العربي .

رابعاً ـ الحدود الزمنية والموضوعية للدراسة :

تنحصر الحقبة الزمنية للدراسة من عام 2000 م ، وصولاً لعام 2010 م ، في ضوء :

أ. تطور العلاقات الكويتية الإيرانية لدعم التوازن الإقليمي في المنطقة .

ب. استمرار الاستفزازات العراقية للكويت من انتهاك للمياه الإقليمية في أكثر من مناسبة ، وأيضا مع الاستمرار في إنكار وجود اسري كويتيين في الأراضي العراقية وغير ذلك من الاستفزازات .

ج. تحسين علاقات الكويت مع دول الضد لعودة التضامن العربي (الأردن – السودان – اليمن)

د. شهد هذا العام أيضاً عدد من مظاهر التوتر في العلاقات الكويتية- الأمريكية .

خامساً - الإطار المنهجي .

يتحدد الإطار المنهجي للدراسة في ضوء دراسة التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية لدولة الكويت من خلال دراسة البيانات الرسمية لدولة الكويت وتركيز الدراسة علي الدائرة الخليجية والدائرة العربية ودائرة الجوار الجغرافي .

سادساً - الدراسات السابقة .

تُشير عدة دراسات في سياق الموضوع وما يتعلق بالسياسة الخارجية لدولة الكويت ، وسبق أن تم تناوله كالتالي :

1- بلقيس احمد عبدالله السومحي ، السياسة الخارجية اليمنية تجاه دولة الكويت 1990-2003 ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

2- شروق بدر ناصر الخالدي ، الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الوطنية الكويتية : دراسة سياسية مقارنة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان 1991- 2005 ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

3- عزت عبدالواحد سيد ، أمن الخليج العربي في التسعينيات : دراسة للسياسات الأمنية لكل من السعودية والكويت والإمارات ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

4- منار جمال الدين الجندي ، حقوق المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة دولة الكويت) 1991- 2004 ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

5- نادية محمود محمد طاحون ، النظام السياسي في دولة الكويت 1963- 1974، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

6- هاني رضوان محمد ، التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت من 1998-2007 ، رسالة ماجستير مسجلة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

سابعاً - أقسام الدراسة :

الفصل الأول : المحددات الدولية لدولة الكويت.

المبحث الأول: المحددات الدولية لدولة الكويت .

المبحث الثاني: المحددات الإقليمية لدولة الكويت .

الفصل الثاني: توجهات السياسية الخارجية لدولة الكويت تجاه المنطقة العربية ودول الجوار الجغرافي .

المبحث الأول: سياسة دولة الكويت تجاه العراق وإيران .

المبحث الثاني: سياسة دولة الكويت تجاه جامعة الدول العربية ، والدور الاقتصادي تجاه الدول النامية .

المبحث الثالث : سياسة دولة الكويت في مجلس التعاون الخليجي .

المبحث الأول
المحددات الدولية لدولة الكويت

تقع دولة الكويت في الركن الشمالي الغربي للخليج العربي يحدها من الشمال والغرب العراق ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ، ومن الشرق الخليج العربي ، وهي بذلك تقع بين دائرتي عرض 28,30 و 30,06 شمالا ، وبين خطي طول 46,30 و 49,00 شرقا ، أي أنها تقع ضمن الإقليم شبه المدارى وتبلغ مساحة دولة الكويت الإجمالية حوالي 18000 كم .

تتميز دولة الكويت ببساطة تضاريسها ، فهي عبارة عن صحراء متموجة ، تتدرج بالارتفاع من الشرق من مستوي سطح البحر حيث شواطئ الخليج العربي ، إلى الغرب والجنوب الغربي حيث يصل الارتفاع إلى 300 متر في الركن الجنوبي الغربي.

وخريطة تضاريس دولة الكويت تنتشر بعض التلال الصغيرة مثل حافة جال الزور التي تطل على الساحل الشمالي لجون دولة الكويت ويصل ارتفاعها إلى 145 مترا ، وتلال اللياح ، وكراع المرو كما تنتشر الأودية والمنخفضات التي تعرف محليا باسم الخبرات وبعض الكثبان الرملية ، ومن أهم الأودية وادي الباطن الذي يسير مع خط الحدود الغربية للبلاد ، ومجموعة الشقاق التي تمتد في الشمال الغربي للبلاد ، أما الخبرات فتنتشر في جهات مختلفة ، ومن أهمها خبرة الروضتين وأم العيش.

ونجد ان هناك بعدان رئيسيان لا يمكن الفصل بينهما في أي نظام سياسي، وهما البعد الداخلي الذي ينصرف إلى مجمل أهداف وتوجهات السياسة العامة للنظام القائم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية...إلخ ، والبعد الخارجي الذي يبحث في مجمل الثوابت والركائز والأهداف التي يعمل النظام على تحقيقها في سياق علاقاته الدولية مع جميع مجالات ودوائر التحرك على مستوى السياسة الخارجية.

وتتوقف فاعلية السياسة الخارجية على مدى نجاحها في تعزيز أو الدفاع عن المصلحة الوطنية للدولة.. تلك المصلحة التي تشكلها عوامل تعد مؤشرًا لما ينبغي أن تكون عليه السياسة الخارجية الفاعلة لأية دولة من قبيل الشعور المشترك بالهوية الوطنية، وتحديد أصدقائها وأعدائها، ومصالحها وتطلعاتها، والاختيار المنضبط للقائمين عليها، بحيث يتم اختيار أعضائها وتوظيفهم في الوقت والمكان المناسبين تبعًا لأهمية الدولة التي يعملون بها ووفقًا لقدراتهم والمطلوب منهم .

وعلى مدار تاريخ دولة الكويت منذ استقلالها وحتى الآن ومرورًا بما شهدته من أحداث وتطورات مست كيانها ووجودها كدولة ، وتأثرت بها وأثرت فيها بصورة مباشرة ؟ كان للسياسة الخارجية الكويتية طابعها المميز الخاص بها ، والذي يتسم بالاستقلالية والنشاط والفاعلية وأيضًا الإيجابية، وبصورة جعلت هذه الدولة الصغيرة في مساحتها والكبيرة بمواردها ورجالها عضوًا فاعلاً في محيطها الدولي والإقليمي .

ونجد ان الكويت عضو في جامعة الدول العربية منذ عام 1961، وعضو مؤسس في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو1981 ، وعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي في 22 سبتمبر1969 ، وعضو في الأمم المتحدة منذ عام 1963، وعضو مؤسس في منظمة التجارة العالمية من يناير1995 .

وتعد الكويت أحد أهم منتجي ومصدري النفط في العالم ، وهي عضو مؤسس في منظّمة الدول المصدرة للبترول - أوبك في 1960وعضو مؤسس في منظمة أوابك في 1968، وتمتلك خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم [1] ، حيث يتواجد في أرضها 10% من احتياطي النفط بالعالم، ويمثل النفط والمنتجات النفطية ما يقرب من 95% من عائدات التصدير و80% من الإيرادات الحكومية . وهي تعتبر من أكثر البلدان المتقدمة في جامعة الدول العربية ، وهي رابع أغنى بلد بالنسبة لدخل الفرد .

انطلقت السياسة الخارجية في هذه الدوائر من هدف أساسي وهو دعم العلاقات مع القوي الدولية الكبرى وتعميق التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي مع الدول الغربية بصفة عامة، ومما يلفت النظر أن علاقات الكويت علي هذا المستوي استمرت وحتي قبل الاستقلال بالتوازن والتزامن مع خط عدم الانحياز والتعامل مع الدول والشعوب الاخري بما يخدم المصالح المشتركة دون التفريط بحق أحد الطرفين أو الإساءة لطرف ثالث ، ولقد اتسمت سياسة الكويت الخارجية حتي عام 1990 م بالمحافظة علي سياسة الحياد الايجابي والتوازن بين القوتين الشرقية والغربية .

وترفض الكويت في سياستها الخارجية أي تدخل أو تواجد أجنبي في منطقة الخليج سواء كان هذا التدخل عسكريا أو أي نوع أخر قبل الاحتلال العراقي لدولة الكويت من منطلق أن دول المنطقة قادرة علي حماية نفسها وأمنها واستقرارها ، وتؤكد الكويت رفضها إقامة الأحلاف العسكرية في المنطقة أو أي تكتل سياسي ، وتعتمد علي سياسة متوازنة بين التكتلات الأجنبية والتي تنطلق من مبدأ عدم الانحياز لأي معسكر ، ويضيف ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح (ولاشك في أن الدول الكبرى لها مصالح وهي تنشد الفرقة والاذي لمنطقتنا وأن نوعا من التنسيق الجيد بين دول المنطقة شعوبا وحكومات سيبعد عنها مخاطر هذه الدول وأن التنسيق بين هذه الدول أصبح ضروريا وروح المسئولية تدفع بالكثيرين إلي إشباع جو التنسيق هذا وان إحساس هذه الدول بالخطر يتلاشي في حالة توافر تفاهم مشترك بينها لردع التهديدات والمخاطر)، الخارجية وأكد وزير الخارجية الكويتي الشيخ الصباح الأحمد الصباح (أن الكويت لا تؤمن بأي تحزبات أو تكتلات في المنطقة ولا تؤيدها بأي شكل من الأشكال لأن الأحلاف تعود بالضرر علي المنطقة ولا تنسجم مع سياسة الكويت غير المنحازة والمعلنة).[2]

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي تعرب عن معارضتها الدائمة لمحاولات الدول الكبرى التدخل في شئون المنطقة ورفضها للتواجد الأجنبي بها ، ولقد أدي الاحتلال العراقي لدولة الكويت إلي تغير المفاهيم السياسية الخارجية الكويتية ودول المنطقة في الخليج العربي ، وأصبح الوجود العسكري والأجنبي في المنطقة ضروريا نتيجة السياسات غير العقلانية والسلوكيات العدائية لكل من العراق وإيران سواء التهديدات بالعدوان أو الاحتلال العراقي لدولة الكويت ، وأكد الاحتلال العراقي لدولة الكويت والعمل علي تحرير دولة الكويت عن طريق العمل الدبلوماسي والعسكري تحديا كبيرا لدي دول مجلس التعاون الخليجي وتأكد علي أن المظلة الدولية عامل لأي استقرار في المنطقة.

---

(1) "سي إن بي سي" : الكويت الخامسة عالميا بالاحتياطي النفطي برصيد 101.5 مليار برميل ، جريدة السياسة ، نشر في ابريل 2011.

(2) عبدالله ق5 العنزي ، أمن الخليج العربي ...دراسة في الأسباب و المعطيات " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،1996، العدد 83 ،جامعة الكويت ، الكويت.

وقد أثبت الاحتلال العراقي لدولة الكويت عدم جدوي قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي والتي أنشئت في عام 1983م كذلك الترتيبات الأمنية الجماعية للدول العربية بحسب معاهدة الدفاع العربي المشترك في منع وقوع الاحتلال العراقي للدول العربية بحسب معاهدة الدفاع العربي المشترك ، ولذلك اعتمدت الكويت بعد عملية التحرير علي جوانب عدة لوضع ترتيبات أمنية لحماية نفسها وخاصة من الخطر العراقي الذي بدأ يهدد الكويت قبل الاستقلال وبعده ، كما اتجهت الكويت إلي وضع ترتيبات أمنية جديدة بجانب الترتيبات بين دول مجلس التعاون الخليجي أو دول إعلان دمشق وخاصة في ظل النظام الدولي الجديد ، وهي المظلة الدولية واللجوء إلي القوي العظمي لحماية نفسها، وهنا نلاحظ تغيرا كبيرا في سياسة الكويت الخارجية قبل وقوع الاحتلال العراقي علي الكويت عام 1990م عندما كانت الكويت تعارض الوجود الأجنبي في المنطقة ولكن بعد وقوع الاحتلال اتجهت الكويت إلي ضرورة التواجد الأجنبي في الخليج للوصول إلي الاستقرار وأمن دولة الكويت ، ولهذا وقعت الكويت خمس اتفاقيات أمنية دفاعية مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، ووقعت الكويت والولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 1991م اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين مدتها عشر سنوات وتجدد بعد ذلك سنوياً ، وقبل إلغاء هذه الاتفاقية يعطي إخطار قبلها لمدة سنه في حالة عدم الرغبة في التجديد من أي من الطرفين ، وبموجب هذه الاتفاقية يقوم البلدان بإجراء تدريبات للقوات المسلحة الكويتية وإجراء مناورات مشتركة وكما تم الاتفاق علي مشتريات دفاعية وعلي تمركز معدات عسكرية مسبقاً في الكويت للاستفادة منها في أوقات الطوارئ وتوفير غطاء أمني للكويت وذلك لضمان عدم تعرضها للغزو .[1]

وقد وقعت الكويت اتفاقية أو مذكرة للتفاهم الأمني حول التعاون الدفاعي مع بريطانيا في 11فبراير 1992م وتشمل التعاون الدفاعي وشراء الكويت لمعدات عسكرية بريطانية ومناورات مشتركة وتدريب ، وفي 22 سبتمبر 1992م وقع وزير الدفاع الكويتي والبريطاني اتفاقية مكملة لاتفاقية فبراير كما تم التوقيع علي مذكره حول المشتريات الدفاعية ، ووقعت الكويت اتفاقية ثالثة مع فرنسا في أكتوبر 1993م بين وزيري الدفاع الكويتي والفرنسي علي اتفاقية للتعاون العسكري وتنظيم برتوكول لشراء الأسلحة والمعدات للجيش الكويتي ، ووقعت الكويت اتفاقية مع روسيا الاتحادية (الاتحاد السوفيتي سابقا) بين وزيري الدفاع الكويتي و الروسي في 29 نوفمبر1993م ومدتها عشر سنوات وبموجب هذه الاتفاقية تجري مناورات مشتركة بين البلدين وتشمل شراء الكويت معدات عسكرية من روسيا .[2]

ولقد وقعت الكويت أيضاً اتفاقية دفاعية مع الصين في عام 1995م ، وهذه الاتفاقيات لا تشير إلي بقاء قوات بريطانية أو فرنسية أو روسية أو أجنبية في الأراضي الكويتية ولكن يقتصر وجودها علي إجراء دورات تدريبية ومناورات مشتركة لدعم القدرات الدفاعية للقوات الكويتية وهذه الاتفاقيات الأمنية تستطيع أن تمنع أي مغامرة جديدة ضد الكويت للسنوات القادمة ولكن مع تبدل المصالح والمعطيات والأوضاع ومصادر الخطر في المنطقة يمكن إبداء الرغبة في عدم تجديد هذه الاتفاقيات يصعب ذلك في ظل الظروف الحالية .[1]

وهناك العديد من الاتفاقيات قد وقعت بين الدول الكبرى ودول الخليج العربي مثل الاتفاقية التي وقعت بين المملكة المتحدة والبحرين في سبتمبر1991م وفرنسا مع الإمارات العربية

---

(1) لؤي بكر الطيار ، "أمن الخليج العربي " ، مركز البحوث والدراسات العربي الأوروبي ، 1999، بيروت ، لبنان، ص 97.

(2) د.جمال علي زهران ، "الدور الروسي في توازن امن الخليج العربي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد122، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 1995 ن القاهرة.

(1) عبدالله العنزي ، " أمن الخليج العربي .. دراسة في الأسباب والمعطيات " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 83 ، جامعة الكويت ، الكويت ،ص 263.

المتحدة في 1991م والولايات المتحدة الأمريكية مع قطر في يوليو 1992م والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التوصل إلي اتفاق بشأن توسيع اتفاقية للتدريب العسكري عمرها 20 سنة كأساس قانوني للتعاون العسكري بين البلدين بدلا من أي مذكرات تفاهم بين البلدين بسبب معارضة السعودية أن تبدو محمية أمريكية ، هذه الاتفاقيات ستظل عاملا مشجعا من قبل الدول الكبرى لدول مجلس التعاون الخليجي لتجديدها ، ويعود السبب في ذلك إلي الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج وخاصة في ظل وجود النفط الخليجي والذي يعد أهم عامل للطاقة لدول العالم والدول الصناعية وخاصة في السنوات المقبلة وسوف تزداد أهمية منطقة الخليج وذلك بسبب :[2]

1- أن بعض الدول الصناعية الكبرى المنتجة للنفط مهددة بنضوب مخزونها النفطي خلال السنوات القادمة فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستهلك للنفط في العالم (17.4 مليون / يوم) تنتج منها 8.01 مليون برميل (عام 1998م) نتبين أن العم الافتراضي لمخزونها النفطي في ظل الإنتاج الحالي يقدر 7.2 سنة فقط وكندا (7.6) سنة والمملكة المتحدة (5.4 سنة) ويعني هذا أن هذه الدول الثلاث سوف تعتمد تماما علي الحصول علي كل احتياجاتها من النفط من الخارج مع مطلع عام 2005 م أي أن السوق النفطي بحاجة إلي ضخ المزيد من النفط ابتداء من عام 2005م ، بما يعادل علي الأقل إنتاج هذه الدول الثلاث الذي يبلغ حوالي 12.6 مليون برميل نفط/ يوم لأحداث التوازن المطلوب بين الإنتاج والاستهلاك في سوق النفط العالمي .

2- هناك مجموعة من الدول النفطية المهمة سوف ينضب مخزونها النفطي خلال الربع الأول من القرن الحالي ومنها : كومنولث الدول المستقلة حيث يقدر العمر الافتراضي لمخزونها النفطي بنحو 22.3 سنة فقط ، الصين 20.5 سنة ، قطر 20 سنة ، عمان 23.5 سنة ، اندونيسيا 10.4 سنة ، النرويج 9.4 سنة ، مصر 9.8 سنة ويعني هذا أن الدول المنتجة للنفط أو المصدرة له سوف تنضم بدورها إلي ركب الدول المستوردة باحتياجاتها النفطية .

3- تطوير مصادر الطاقة البديلة وتنميتها ممثلة في الطاقة الشمسية والترويحية والحرارية الأرضية والهيدروجينية يسير بمعدلات بطيئة جداً ، ومن ثم لن تكون هذه الطاقة البديلة قادرة في المستقبل المنتظر علي منافسة مصادر الوقود الأحفوري وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي .

وهذا يمثل بدوره ضغطا متزايدا علي الدول النفطية ذات الاحتياطي الكبير ممثلة في دول الخليج العربي " المملكة العربية السعودية – العراق – الإمارات – الكويت – إيران " حيث تبلغ في المجموعة الدول الخليجية نحو 660 مليار برميل أو ما يعادل ثلثي الاحتياطيات العالمية .[1]

جدول رقم (2)

عدد الأعضاء الحاليين في أوبك اثني عشر عضو

ستة في الشرق الأوسط وأربعة في أفريقيا واثنين في أمريكا الجنوبية

الدولة	المنطقة	تاريخ الانضمام إلى أوبك	عدد السكان (2008)	المساحة كم²
الجزائر	أفريقيا	1969	33,779,668	2,381,740
انغولا	أفريقيا	2007	12,531,357	1,246,700

([2]) زين الدين عبد المقصود غنيمي ، " الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرين : رؤية إستراتيجية استشرافية " ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ،الكويت ،2001 ، ص 27.

([1]) د. حسين عبدالله " النفط العربي خلال المستقبل المنظور : معالم محورية علي الطرق " ، الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الثانية ، 1998 ، ص 102

الدولة	المنطقة	تاريخ الانضمام إلى أوبك	عدد السكان (2008)	المساحة كم²
الإكوادور	أمريكا الجنوبية	2007[A 1]	13,927,650	283,560
إيران	الشرق الأوسط	1960[A 2]	75,875,224	1,648,000
العراق	الشرق الأوسط	1960[A 2]	28,221,180	437,072
الكويت	الشرق الأوسط	1960[A 2]	2,596,799	17,820
ليبيا	أفريقيا	1962	6,173,579	1,759,540
نيجيريا	أفريقيا	1971	158,259,000	923,768
قطر	الشرق الأوسط	1961	824,789	11,437
السعودية	الشرق الأوسط	1960[A 2]	28,146,656	2,149,690
الإمارات	الشرق الأوسط	1967	4,621,399	83,600
فنزويلا	أمريكا الجنوبية	1960[A 2]	26,414,816	912,050
المجموع			369,368,429	11,854,977كم²

أعضاء سابقون

الدولة	المنطقة	تاريخ الانضمام إلى أوبك	غادرت اوبك بتاريخ
الجابون	أفريقيا	1975	1994
إندونيسيا	جنوب شرق آسيا	1962	2008

غادرت اندونيسيا منظمة أوبك لأنها توقفت عن أن تكون مصدر رئيسي للنفط ، وكذلك نظراً لزيادات النمو في الطلب على الإنتاج من داخل البلد ، كما زادت الحكومة الحوافز المالية للشركات للاستثمار في مجال تنقيب واستخراج النفط، ولكن البلد اضطر للاستيراد من دول أخرى مثل إيران والسعودية والكويت , كما أن خروج اندونيسيا من المنظمة لن يؤثر على أوبك.

جدول رقم (3)

حصص وإنتاج الأوبك بالمليون برميل في اليوم [1]

البلد	الحصة 05/1/7	الإنتاج 07/1	القدرة
السعودية	20,099	8,800	12,500
الجزائر	894	1,360	1,430
الإكوادور	520	500	500
إيران	4,110	3,700	3,750
العراق		1,481	
الكويت	2,247	2,500	2,600
ليبيا	1,500	1,650	1,700
نيجيريا	2,306	2,250	2,250
قطر	726	810	850
أنغولا	1,900	1,700	1,700
الإمارات	2,444	2,500	2,600
فنزويلا	3,225	2,340	2,450
المجموع	31,422	30,451	32,23

[1] Quotas as reported by the United States Department of Energy

المبحث الثاني
المحددات الإقليمية لدولة الكويت.

تعتبر منطقة الخليج من أهم المناطق الإستراتيجية الحيوية في العالم حيث تحتوي علي أكبر مخزون مؤكد للنفط وتوفر أكثر من 25% من احتياجات الطاقة العالمية للنفط والغاز ، كما ان هذه المنطقة من العالم العربي شهدت ولا تزال تشهد تجاذبا وصراعا بين بعض الدول الكبرى والإقليمية علي تكثيف نفوذها فيها .

ويعد العامل الأمني من الأسباب الرئيسية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام1981م، فالنشأة التاريخية للمجلس مرت في مرحلة كان الخليج العربي يضطرب فيها امنيا وسياسيا وعسكريا ، وتعود الأسباب التي دفعت الدول لإنشاء المجلس إلي سقوط نظام الشاة في إيران وقيام الثورة الإيرانية عام 1979 م وما رافقها من آثار كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة واستمرار إيران في احتلال الجزر الإماراتية منذ عام 1971 م ونشوب الحرب العراقية الإيرانية وما أسفرت عنه هذه الحرب من تداعيات علي منطقة الخليج العربي . [2]
وقع وزراء خارجية قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة العربية وسلطنة عمان علي وثيقة إعلان مجلس التعاون الخليجي في الرابع من فبراير 1981 م في الرياض وتم التوقيع علي النظام الأساسي في 25 مايو 1981 م في أول قمة للمجلس في أبو ظبي . [1]

ولهذا يُعد مجلس التعاون الخليجي أحد أهم المحددات الإقليمية المؤثرة علي السياسة الخارجية لدولة الكويت بل يُعد أقرب الدوائر الي دولة الكويت ومصالحها القومية وامتدادها الجغرافي وفيها تبرز قضيتا التكامل والأمن من الخليج كأبرز قضايا السياسة الخارجية الكويتية وهو الأمر الذي جعلها تتوجه بالدعوة الي تعاون أوثق داخل إطار مؤسسي بين الدول الخليجية الست لمواجهة المخاطر التي كانت تهدد المنطقة سواء السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية او العسكرية وبالتالي تتحرك جهود السياسة الخارجية الكويتية داخل الدائرة الخليجية علي مستويين :

الأول : داخل إطار مجلس التعاون الخليجي من خلال المشاركة الفعالة للمسئولين الكويتيين في اجتماعات المجلس ومؤتمراته وتقدمهم بأوراق عمل لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك .

الثاني : تركز جهود الخارجية الكويتية نحو المملكة العربية السعودية بصفة خاصة باعتبارها الأقرب جغرافيا للكويت وللقضايا الكويتية قديما وحاضرا والأكثر دفاعا وتمسكا بالأمن الوطني للكويت وسيادتها علي أراضيها ، وهو الأمر الذي ظهر خلال فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت في دعوي الكويت في جميع المحافل الدولية والإقليمية ، وقد تجلي ذلك في عام 2000م عندما شهدت العلاقات بين البلدين منعطفا جديدا نتيجة حل الخلاف البحري والوصول الي صيغة نهائية للحدود البحرية والتي أنهت خلافا استمر34 عاما. [2]

---

(2) عبدالله جمعة الحاج ، " مجلس التعاون الخليجي العربية نحو القرن العشرين " ، جامعة الكويت ، الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 87 1997 ، ص80.

(1) الندوة العلمية الرابعة ، دول مجلس التعاون الخليجي : وحده التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك ، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ، المجلد الثاني ، جامعة الكويت ، الكويت ، 1993، ص 7.

(2) مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، " اتفاقية الحدود البحرية الموقعة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية " ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 15 ، 2000م ، جامعة الكويت ، دولة الكويت ، ص 145.

وقد أجريت دراسة حول التنسيق الدبلوماسي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة علي القرارات الصادرة عنها 1978-1988 للقضايا الدولية ، قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي وبعد إنشاء المجلس لعملية التصويت . ومن خلال هذه الدراسة تبين ان نسبة التنسيق السياسي المنوي لدول مجلس التعاون الخليجي قبل قيام المجلس لا تتعدي 33.75% ، وبعد قيام المجلس وصلت نسبة التنسيق الي 64.17% مع الأخذ بالاعتبار أنه بعد قيام المجلس مختلفة بعد إنشائه في توحيد الرأي الخليجي حول القضايا الدولية في التنسيق السياسي الدبلوماسي ، فقد ارتفعت نسبة الكويت في التنسيق بعملية التصويت للقضايا الدولية مع دول مجلس التعاون الخليجي من 30% الي 67.5%. [3]

وهكذا يتضح أثر البعد الخليجي علي سياسة الكويت السياسية الخارجية وخاصة في مجال توحيد الرأي والتنسيق الدبلوماسي للقضايا العربية والإسلامية والدولية ، ولقد لعبت دول مجلس التعاون الخليجي دورا فعالا لتحرير دولة الكويت وحشد الرأي العام العربي والعالمي ضد الاحتلال العراقي لدولة الكويت من خلال إدانة الاحتلال العراقي لدولة الكويت والعمل علي دعم الكويت ومساعدتها في جميع الإجراءات التي تتخذها لتحرير أراضيها ، وشاركت دول مجلس التعاون الخليجي في قوات التحالف الدولي لتحرير دولة الكويت وعملت علي إكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس للاستفادة القصوى من التسهيلات الموجودة في منطقة الخليج لتحرير الكويت والترابط مع المملكة العربية السعودية . [1]

وقد أثمرت السياسية الخارجية الكويتية علي المستوي الخليجي موقفا جماعيا مؤكدا لقضايا الكويت ، خاصة فيما يتعلق بأسلوب التعامل الخليجي مع العراق حيث كانت هناك أولوية كويتية واضحة بضرورة توحيد رأي المجلس حول الموقف في المسألة العراقية في جميع بيانات المجلس الصادرة عنه منذ تحرير دولة الكويت حتي الآن ، وهي ضرورة انصياع العراق للقرارات الدولية ذات الصلة باحتلال الكويت واحترام سيادة الكويت وأمنها وبحدودها المعترف بها في قرار مجلس الأمن 833 لسنة 1993م والإفراج عن الأسري الكويتيين ورعايا الدول الاخري وإعادة ممتلكاتها وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي كشرط لرفع العقوبات المفروضة عليها فضلا عن ضرورة التزامه باحترام حقوق دول الجوار والمحافظة علي امن المنطقة ، كما كان هناك موقف خليجي موحد في مواجهة التهديدات العراقية للكويت خاصة بعد ما حشد العراق في عام 1994م جيوشه بما يقارب 100الف جندي علي الحدود الكويتية العراقية محاولا تكرار أزمة الخليج الثانية وقد تجسد هذا الموقف الخليجي الموحد في مطالبة العراق أكثر من مرة بوقف هذه التهديدات ، ولذلك تعد الدائرة الخليجية من أهم الدوائر المحددة لسياسة الكويت الخارجية . [2]

تكتسب الجهود الكويتية في الدائرة العربية أهمية خاصة نظرا لوجود عدد من القضايا المحلية والدولية التي تستلزم تلك الجهود لشرح موقف الكويت الحقيقي من قضية التضامن العربي ودعمها لعملية السلام إضافة إلي تعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت والدول العربية بما يخدم المصالح الوطنية للطرفين ، فهذه الدائرة هي دائرة الانتماء القومي للكويت والتي لا تستطيع الكويت عزل نفسها عنها والتي تمثل بعدا جغرافيا لدول الخليج ، فالكويت منذ استقلالها وقبل هذه الفترة كانت الدولة الداعمة للقضايا العربية وخاصة المتمثلة في الصراع العربي-

---

(3) نايف علي عبيد ، " مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلي التكامل " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996م، ص 210.

(1) نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الي التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996.

(2) مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي " دراسة عن مجلس التعاون الخليجي وتسعة عشر عاما من المصير المشترك " ، العدد 12 ، جامعة الكويت ، الكويت.

الإسرائيلي وقضية السلام في منطقة الشرق الأوسط ، ومنذ انعقاد أول مؤتمر للقمة العربية في عام 1964م تبلور الدور العربي للكويت وبدأت مرحلة جديدة من المشاركة الفعالة في صناعة القرار العربي وشاركت الكويت في جميع مؤتمرات القمة وعملت علي الالتزام بجميع قراراتها وبوحدة الصف العربية في عده جوانب ، كما تمثلت في تخصيص المبالغ لمواجهة إسرائيل حيث كانت نصيب الكويت الأوفر منها ، وقررت الكويت في عام 1964م دعم جيش التحرير الفلسطيني الذي تم الاتفاق علي تشكيلة في قمة الإسكندرية وساهمت الكويت بمليوني جنيه إسترليني من نفقات إنشاء الجيش ، وفي أعقاب هزيمة 1967م التزمت الكويت بتقديم 55 مليون إسترليني لدعم الدول المتضررة وتمويل عملية الإعداد العسكري لدول الموجهة للتصدي لأي عدوان . [3]

وفي عام 1967م التزمت الكويت بتقديم 55 مليون دينار سنويا لكل من مصر وسوريا والأردن في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم , وكذلك الأمر بالنسبة للحروب ففي عام 1973م أعلنت الكويت تضامنها القوي مع سياسة حظر النفط عن الدول المساندة لإسرائيل وهي الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وخاصة هولندا وتخفيض الإنتاج بنسبة 5% شهريا عن الدول الاخري اعتبارا من 1973م علي اثر قرار منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الاوابك) ، وقد شاركت الكويت في الحروب العربية لعام 1967م بإرسال لواء اليرموك للقتال بجانب القوات المصرية ، وقد استشهد الكثير من الجنود الكويتيين علي أرض المعركة ، ولم تقتصر المشاركة علي الجنود الكويتيين بل شارك سلاح الطيران الكويتي بنقل الامددات القوات المرابطة علي جبهات القتال العربية ، وكذلك الحال بالنسبة لحرب أكتوبر عام 1973م .

عندما شاركت القوات المسلحة الكويتية بقوات الجهراء حيث قامت بأداء واجبها القتالي مع القوات العربية السورية طيلة أيام حب الاستنزاف التي استمرت 84 يوما وأبدت كفاءة قتالية عالية وشاركت الكويت في حرب 1973م علي الجبهة المصرية واستشهاد عدد من الجنود الكويتيين في أرض المعركة ، هذا بالإضافة الي تواجد القوات المسلحة الكويتية لواء اليرموك منذ عام 1967م علي الجبهة المصرية والتي شاركت الي جانب القوات المصرية الموجودة علي الحدود المصرية . [1]

وقد أدي الاحتلال العراقي لدولة الكويت الي سقوط مفهوم النظام الأمني العربي الذي يقوم علي أساس معاهدة الدفاع المشترك المبرمة في عام 1950م ، وأثبتت عملية تحرير الكويت بقوات غير عربية ضعف الأمن العربي وعدم فاعليته ، ولهذا عمدت الكويت بعد عملية التحرير الي ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج العربي الراجع الي أسباب النتائج العسكرية بالإضافة الي أسس وملامح جديدة يقوم عليها الأمن الجماعي العربي الجديد بعد فشل الأمني السابق في منع اعتداء العراق علي الكويت ، وكذلك عدم ترك أمن الخليج لقوي خارجية قد يكون وجودها مخلا بالمصالح العربية ولهذا اتجهت دول مجلس التعاون العربي الي توقيع ميثاق إعلان دمشق بين كل من دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا في 1991/3/6م ويهدف هذا الإعلان الي وضع ترتيبات وتصورات أمنية تلبي الحاجات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وحاجات الأمن العربي الشامي نتيجة فشل النظام العربي السابق القائم علي معاهدة الدفاع المشترك عام 1950م ، وكذلك يهدف الي إيجاد قاعدة صلبة وجديدة لتنبي الصف العربي علي أسس جديدة وهو إعلان يعتمد أساسا علي ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية . [2]

---

(3) مركز الوطن للمعلومات والدراسات ، " السياسة الخارجية " رقم التصنيف 5 -6 ، بتاريخ 1996/02/27، جريدة الوطن ، الكويت.

(1) أحمد حمود الدويهيس ، " سياسة الكويت الخارجية العوامل والأهداف والوسائل ، الكويت ، مركز القبس للمعلومات والدراسات، العدد 74، 1998 م ص 135 .

(2) عبدالله العنزي ، " أمن الخليج العربي ... دراسة في الأسباب والمعطيات " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 83 ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص 257.

ونري أن إعلان دمشق يحمل الطرف الخليجي التزامات مادية كبيرة فهو إعلان كمشروع تكاملي عربي يعمل علي توفير الحماية الأمنية لدول الخليج مقابل تقديم الدعم الاقتصادي لكل من مصر وسوريا وقد تم تخصيص 10 بلايين دولار من دول الخليج الي هذين الدولتين العربيتين إلا أن هذا المبلغ تقلص الي 6 بلايين دولار . [3]

ولقد تضمن إعلان دمشق خطة لإنشاء قوة عربية لحفظ السلام في منطقة الخليج وشبة الجزيرة العربية بمشاركة قوات مصرية وسورية وقوات دول مجلس التعاون الخليج العربية ، وهذا الإعلان ليس بديلا عن الاتفاقيات الأمنية التي وقعتها الكويت مع الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي ، بل إشراك الدول العربية بمسألة أمن الخليج حتي لا يخل بالمصالح العربية في ظل التواجد الأجنبي في الخليج العربي ، وفي 19 يوليو 1991م تم تعديل وثيقة إعلان دمشق بحيث تتيح لأطرافها هامشا أوسع من المرونة وحرية الحركة والتخفيف من الالتزام الجماعي ، كما تم التراجع عن الأهداف الاقتصادية الطموحة لدول إعلان دمشق الي البحث عن تحقيق أهداف أكثر تواضعا في المجال الاقتصادي ، فإلي جانب فشل النظام العربي السابق لمنع اعتداء العراق علي الكويت وإيجاد مظلة أمنية جديدة وقاعدة صلبه لنظام عربي جديد لعمل عربي مشترك لحماية الأمن العربي الشامل هناك مجموعة من الظروف الإقليمية والدولية والتي دفعت الدول العربية الثمانية دول مجلس التعاون الخليجي الست ومصر وسوريا الي توقيع إعلان دمشق وهي :

1- تدمير القدرات العسكرية العراقية والصناعية وتعرض العراق الي خطر التقسيم الي ثلاث مناطق رئيسية وهي الأكراد في الشمال- الشيعة في الجنوب – السنة في الوسط ، أدي الي خلل في ميزان القوي في المنطقة لصالح القوي الإقليمية الجاذبة وهي إيران في الشرق وتركيا في الشمال وأثيوبيا في الجنوب وإسرائيل في قلب الوطن العربي .
2- فقدان المنطقة العربية لمرجعية عربية شاملة عليا بعد تدهور دور جامعة الدول العربية
3- بدء تدهور النظام الإقليمي العربي وتفككه لصالح مفهوم النظام الإقليمي في الشرق الأوسط.
4- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأقوي دولة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ظل النظام العالمي الجديد. [1]

وقد تغير المفهوم الكويتي هنا لنظام الأمن العربي القديم وحتي علي مستوي المقاطعة لإسرائيل فقد كانت الكويت تقوم في سياساتها الخارجية قبل الاحتلال العراقي لدولة الكويت علي المقاطعة المباشرة والمقاطعة غي المباشرة الإقتصادية لإسرائيل علي أثر إنشاء مكتب مقاطعة إسرائيل التابع لجامعة الدول العربية في عام 1951م والذي يحرم التعامل الاقتصادي مع الدول العبرية وكذلك مع الشركات التي تقوم بعمليات مالية أو تجارية معي هذا البلد والتي أدرجت أسماؤها علي القائمة السوداء ، إلا أن ألغت الكويت المقاطعة غير المباشرة مع إسرائيل قامت برفع الحظر عن الشركات التي تتعامل مع إسرائيل وكانت موضوعه سابقا علي القائمة السوداء

وأبقت علي المقاطعة المباشرة لإسرائيل ويرجع السبب في ذلك الي المصالح الوطنية، وقد صرح وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح حول رفع الحظر عن المقاطعة غي المباشرة مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل " أن الكويت ودول عربية أخري ألغت المقاطعة غير المباشرة مع إسرائيل نتيجة اعتبارات متصلة بالمصالح الوطنية" وأضاف موضحا ما يعنيه بالمقاطعة غير المباشرة وهي (أن بعض عربات الجيب قوطعت في الماضي ولكن تم استيرادها في وقت لاحق لأنها تخدم المصلحة الوطنية الا أن الكويت مازالت تطبق المقاطعة الإقتصادية المباشرة التي فرضاتها الجامعة العربية منذ 4 عقود علي إسرائيل ولن تتخلي عن المقاطعة المباشرة لإسرائيل .

---

(3) مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ،" المؤتمر العالمي عن أثار العدوان العراقي علي دولة الكويت : الآثار السياسية والاقتصادية " ، المجلد الأول ، 1994م ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص 46.

(1) كمال محمد الاسطل ، " نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الإمارات ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1999م ، ص 95.

الفصل الثاني
توجهات السياسية الخارجية لدولة الكويت
تجاه المنطقة العربية ودول الجوار الجغرافي

تعتبر منطقة الخليج من أهم المناطق الإستراتيجية الحيوية في العالم حيث تحتوي علي أكبر مخزون مؤكد للنفط وتوفر أكثر من 25% من إحتياجات الطاقة العالمية من النفط والغاز ، كما أن هذه المنطقة من العالم العربي شهدت ولا تزال تشهد تجاذباً وصراعاً بين القوي الكبرى والإقليمية علي تكثيف نفوذها .

وتعمل السياسة الخارجية الكويتية وفق إستراتيجية منتظمة تقوم علي انتهاج سياسات خارجية متوازنة ، وتوثق العلاقات الكويتية الإقليمية والدولية سواء مع الـدول او المنظمات ، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وعقد الاتفاقيات والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية التي تساهم في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار العالمي والتنمية المستدامة ، وتحقق دولة الكويت صدق نواياها تجاه كافة الدول الصديقة من خلال المساعدات الاقتصادية التنموية التي تقدمها للدول النامية والإسلامية والعربية في إطار الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية .

وفي هذا الإطار تقوم الحكومة بتفعيل كافة الأهداف التي تقوم بتوفير الدعم للأجهزة الوطنية التي تعمل في مجال السياسة الخارجية الكويتية ، وتطوير أداؤها بما يدعم رؤية الدولة وأهدافها الإستراتيجية في مجال التنمية ويحقق أهدافها في تقوية أسس الاستقرار الإقليمي ، وتشارك كل من وزارة الخارجية والصندوق الكويتي للتنمية في تنفيذ هذه الأنشطة .

فإن اختصاصات وزارة الخارجية تقوم بدعم جهود المجتمع الدولي نحو إقرار السلم والأمن الدوليين ، والالتزام بالشرعية الدولية ، والتعاون الإقليمي والدولي من خلال هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة عدم الانحياز وغيرها . هذا بالإضافة الي التعاون والمساهمة مع مؤسسات المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في الإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية .

المبحث الأول
سياسة دولة الكويت تجاه العراق وإيران
العلاقات العراقية الكويتية

لعبت الجغرافيا السياسية دوراً مهماً في طبيعية العلاقات السياسة والاقتصادية والاجتماعية بين دولة الكويت والعراق بحكم الجوار بينهما . وإذا كانت العلاقات بين دول الجوار حتمية - أي أنه لا توجد دول جوار ليس بينها علاقات - فإن العلاقات الكويتية العراقية قد شهدت خصوصية في جميع المجالات حيث كانت مشوبة بالتهديد والحذر والتناقضات في أغلب الأحيان إلا أنها شهدت اعترافات متفرقة بدولة الكويت المستقلة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة .

وقد جاء أول ترسيم للحدود بين الكويت والعراق والدولة العثمانية آنذاك عام 1913 بموجب المعاهدة الأنجلو - عثمانية لعام 1913 والتي تضمنت اعتراف العثمانيين باستقلال الكويت وترسيم الحدود. وقد نصت المادة السابعة من المعاهدة على أن يبدأ خط إشارات الحدود من مدخل خور الزبير في الشمال ويمر مباشرة إلى جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام حتى وادي الباطن [1] وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة العثمانيين احتلت بريطانيا الأراضي العثمانية في العراق. وقد طالب أمير الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح في أبريل 1923 بأن تكون حدود هي ذات التي كانت زمن العثمانيين وقد رد المندوب السامي بالعراق السير بيرسي كوكس على طلب الكويت باعتراف الحكومة البريطانية بهذه الحدود. [2] وفي 21 يوليو 1932 أعترف رئيس وزراء العراق نوري سعيد بالحدود بين الكويت والعراق. وفي 4 أكتوبر 1963 أعترف العراق باستقلال الكويت وبالحدود العراقية الكويتية كما هي مبينة بتبادل بالرسائل المتبادلة في 21 يوليو و10أغسطس 1932 بين رئيس وزراء العراق نوري سعيد وحاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح من خلال توقيع محضر مشترك بين الكويت والعراق من خلال اجتماع حضره كل من الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد الكويتي آنذاك وأحمد حسن البكر رئيس الوزراء العراقي في تلك الفترة. [3]

وحيث ترتبط دولة الكويت مع الجمهورية العراقية بروابط قوية ، فإلى جانب صلات القربى والنسب والجوار والدين والقومية واللغة المشتركة هناك الصلات التاريخية الوثيقة . فقد اعتمدت الكويت على العراق في الكثير من أمورها الحيوية ، حيث كانت تستورد منها الماء والغذاء ، فضلاً عن وجود ممتلكات زراعية واسعة للكويتيين في البصرة والفاو وغيرها.

كما ارتبطت الكويت تقليدياً مع العراق أيضاً بروابط التاريخ والجوار الجغرافي وعلاقات القربى والنسب إضافة إلى اللغة المشتركة والدين . وكانت العلاقات التجارية والاقتصادية قبل حكم البعث في العراق قوية ومتينة ، فالكويت قبل اكتشاف النفط وتصديره، اعتمدت في كثير من أمورها التجارية على العراق الذي اعتبر آنذاك سلة غذاء، حيث اشتهر العراق في السابق بكثرة النخيل ووفرة التمور والقمح والكثير من المنتجات الزراعية . وكانت الكويت تستورد من العراق الماء والغذاء والتمور ، كما ازدهرت تجارة النقل البحري والبري وتجارة الترانزيت بين البلدين حتى استيلاء حزب البعث على السلطة في العام 1958م.

وبعد استقلال الكويت وعقدها لاتفاقية عام 1963م مع العراق ، تطورت العلاقات الاقتصادية الرسمية ، ووقعت العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي تحكم التعاون الاقتصادي

---

[1] بيان الكويت ، د.سلطان بن محمد القاسمي ، ص .425.

[2] موسوعة مقاتل .

[3] The legal status of the Arabian Gulf States: a study of their treaty relations and their international problems Manchester University Press ND,1968 P.252

بين البلدين في مجالات عديدة منها تزويد الكويت بالمياه من شط العرب ، والغاز الطبيعي ، ولكن شابها بعض المعوقات لاسيما السياسية.

وبصفة عامة مرت العلاقات الاقتصادية الكويتية منذ الفترة من استقلال الكويت وحتى اجتياح القوات العراقية لها في عام 1990م بمرحلة اتسمت بالضعف وضآلة حجم التبادل التجاري بين البلدين ، وذلك يرجع لعوامل سياسية ولنظام الحكم في العراق الذي تسبب في عدم استقرار العلاقات بين البلدين.

العلاقات الإيرانية الكويتية :

اتسمت العلاقات التاريخية بين ضفتي الخليج بالحيوية والديناميكية منذ قدم التاريخ ويتضح هذا في نموذج العلاقات الكويتية-الإيرانية، والتي شهدت كثيرا من الهجرات والتداخل، فضلا عن التبادل التجاري بين موانئ الكويت والمحمرة وبوشهر وبندر عباس، بالإضافة إلى تجارة الترانزيت (إعادة تصدير البضائع) والتي كان لها أسواقها الرائجة وعملاؤها الكثيرون في المدن الرئيسية في جميع أنحاء إيران إلى درجة تسمية أسواق البضائع الجيدة في إيران بالأسواق الكويتية ، ومنذ استقلال دولة الكويت عام 1961 شهدت العلاقات الكويتية-الإيرانية تطوراً ملحوظاً فقد اعترفت إيران رسميا بدولة الكويت عام 1961، وشهد شهر يناير عام 1962 افتتاح السفارة الإيرانية في الكويت، وفي عام 1973 أعلنت إيران وقوفها إلى جانب الكويت في حادثة الصامتة التي تمثلت في اعتداء العراق على الأراضي الكويتية ، حيث أعلنت إيران استعدادها لإرسال قوات عسكرية للكويت بناء على رغبة أمير دولة الكويت ، فضلا عن تصريح رئيس الوزراء الإيراني آنذاك بأن إيران لن تسمح بأي مسعى لإحداث تغييرات في الجغرافية السياسية للمنطقة ، إلا أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 كان مصدر قلق بالنسبة للكويت ومن ثم فقد اتسم رد فعلها تجاه تلك الثورة بالحذر الشديد ، ومع ذلك فقد كانت من أوائل الدول التي اعترفت رسميا بالنظام الإسلامي في إيران وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد أول مسئول رفيع المستوى من منطقة الخليج يزور طهران بعد قيام الثورة. [1]

ومع اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية في سبتمبر عام 1980 وتطورها على مدى ثماني سنوات أخذت العلاقات بين الدولتين شكل التوتر، فمع بداية الحرب أعلنت الكويت حيادها التام وطالبت الطرفين المتصارعين بوقف القتال، كما أعلن ولي العهد الكويتي ورئيس الوزراء أن الكويت تصر على إنهاء الحرب وهي مستعدة لبذل أي نوع من المساعي لإيجاد حل عادل يرضي الجارتين. إلا أنه مع تطور الحرب وتعرض الأراضي الكويتية لقصف بالصواريخ واعتداءات برية استهدفت أمنها واستقرارها أدركت الكويت أن ميزان القوى في الحرب قد ينقلب لصالح إيران، وهو الأمر الذي يمثل تهديد ا واضح ا للكويت فأعلنت دعمها المادي والسياسي والمعنوي للعراق مما أدى إلى توتر العلاقات الكويتية-الإيرانية حتى وصل الأمر ذروته مع طلب الكويت من الدول الكبرى رفع أعلامها على السفن والبواخر الكويتية التي تنقل النفط.

وكان الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990 إيذانا ببدء مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولتين، فقد رفضت إيران منذ البداية هذا الاحتلال، كما رفضت إحداث أي تعديل في حدود الكويت ، وصرح الرئيس الإيراني آنذاك بأنه حتى لو قبل العرب ضم الكويت فإن إيران لن تقبل ذلك، وفي 9 نوفمبر عام 1990 كرر الرئيس الإيراني موقف بلاده الداعي إلى انسحاب العراق غير المشروط من الكويت ومعارضة تسليم أي جزر كويتية للعراق، كما أبلغت إيران الأمم

---

[1] www.albainah.net/index

المتحدة عزمها على الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم 661 القاضي بفرض المقاطعة الشاملة على العراق مع تأكيد وزير الخارجية الإيراني التزام بلاده بالعقوبات الاقتصادية على بغداد كما قررتها-الأمم المتحدة، ومما لاشك فيه أن إيران كانت سباقة لإدانة الغزو رغم بعض التنازلات التي قدمها العراق لطهران فى ذلك الوقت فى مقابل تأييدها لموقف العراق آنذاك ، ومنذ ذلك الحين تسارعت وتيرة التعاون بين الجانبين خلال عقد التسعينيات.

علي الصعيد السياسي نجد أن شهدت الدولتان تبادل الوفود الرسمية والشعبية بهدف بحث كافة جوانب العلاقات بين الدولتين كان أبرزها زيارة وزير الخارجية الإيراني للكويت فى 18أبريل عام 1992، ومع تولى الرئيس الإيراني المنتخب محمد خاتمي سدة الحكم فى عام 1997 وإعلانه مبادئ حسن الجوار والتعايش السلمي مع دول الخليج العربية الست تسارعت وتيرة التعاون بين طهران وتلك الدول ومنها الكويت حيث قام وزير الخارجية الإيراني كمال خرازى بزيارة للكويت فى 11نوفمبر عام 1997، وقد عولت طهران كثير ا على هذه الزيارة لإنجاح مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي الذي كان مزمعا عقده آنذاك من ناحية، ولدعم العلاقات الإيرانية مع دول الخليج من ناحية أخرى .[1]

وفى التاسع عشر من مايو عام 2002 قام وزير الدفاع الإيراني الأدميرال على شمخانى بزيارة الكويت أشار خلالها إلى أنه فى إمكان دول المنطقة من خلال الإرادة الواحدة والتعاون المشترك التصدي لأي طرف يحاول تكرار ما حدث وذلك فى إشارة إلى الغزو العراقي للكويت عام 1990 وقبله العدوان العراقي على إيران عام 1980، وفى الأول من يونيو عام 2002 قام رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي بزيارة لإيران على رأس وفد برلماني وقد دعا الخرافي خلال تلك الزيارة إلى تشييد نظام إقليمي آمن ومستقر ليكون الخطوة الأولى على طريق الخروج من دائرة القلق على المستقبل، فى حين أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني حسن روحاني أن طهران لن تستخدم قوتها العسكرية إلا لمصلحة المنطقة وأمن جيرانها.

وفى الثامن عشر من يناير2002 قام وزير الدولة للشئون الخارجية الشيخ محمد صباح السالم الصباح بزيارة لطهران ، وقد تم خلال هذه الزيارة بحث الموقف من العراق ، فضلا عن تقديم الوزير الكويتي طلب ا للحكومة الإيرانية للمساهمة فى إغلاق ملف الأسرى الكويتيين فى العراق ، وقد عبرت طهران عن استجابتها للطلب الكويتي، حيث صرح كمال خرازى أن بلاده تعانى المشكلة ذاتها مع العراق ونحن مستعدون للمساهمة فى طي ملف الأسرى الكويتيين ، ونستطيع نحن والكويت عبر الطرق الدبلوماسية ممارسة ضغط على الحكومة العراقية لإطلاق جميع الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم لدى العراق.

وعلي الصعيد الأمني تدرك كل من الكويت وإيران أهمية التنسيق فيما بينهما بشأن قضايا الأمن الداخلي والخارجي وقد شهدت تلك القضية اهتمام ا ملحوظ ا من الجانبين .

فعلى صعيد الأمن الداخلي: كانت أولى جهود التعاون فى مجال الأمن الداخلي بين الدولتين خلال زيارة وزير الداخلية الكويتي السابق الشيخ أحمد الحمود الجابر لطهران فى أغسطس عام 1992 والتى تم خلالها الاتفاق على تعزيز التعاون لمكافحة تهريب المخدرات وإقامة تدريبات مشتركة لأجهزة مكافحة التهريب، كما تم الاتفاق على إقامة لجنة مشتركة لبحث سبل مكافحة تهريب المخدرات وإقامة تدريبات مشتركة لأجهزة مكافحة التهريب، كما تم الاتفاق أيضاً على إقامة لجنة مشتركة لبحث سبل مكافحة تهريب المخدرات ، فضلا عن توقيع الجانبين مذكرة

---

[1] المرجع السابق

تفاهم فى يونيو 1998 فى مجال تنمية التعاون الأمني ومكافحة تهريب المخدرات وذلك خلال زيارة وزير الداخلية الكويتي الشيخ محمد الخالد لطهران، وخلال زيارته للكويت في أكتوبر2000 اتفق وزير-الداخلية الإيراني مع نظيره الكويتي على تشكيل لجنة أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات.

المبحث الثاني
سياسة دولة الكويت تجاه الجامعة العربية
والدور الاقتصادي تجاه الدول النامية

علي الرغم من صغر مساحة دولة الكويت ، وقلة عدد سكانها ، فقد قامت بدورا سياسيا بارزا عربيا ودوليا ، فقد اتسمت سياسة الكويت الخارجية بالانفتاح الشامل علي الدول العربية مهما اختلفت وجهات نظرها وتضاربت آراؤها ونظمها السياسية .[1]
فلو نظرنا الي المادة الأولي من الدستور والتي تنص علي " الكويت دولة عربية مستقلة كاملة السيادة ولا يمكن المساس بسيادتها او أراضيها ، وشعب الكويت جزء من الأمة العربية " .
ان ايمان دولة الكويت بوحدة المصير العربي قد جعلها تعمل في ظل جامعة الدول العربية للعمل علي بناء التضامن العربي ووحدة العرب ، وتبعا لوجود مشاكل كثيرة في العالم العربي ، وتأثيرها علي مسيرة النهضة ، تعددت مساهمة دولة الكويت المادية والعسكرية الفعالة في تأكيد التضامن العربي ، وتحقيق أهداف الأمة العربية ، وقد قامت الكويت بتقديم الدعم المباشر وتقديم المساعدات المادية الضخمة لتمكين الفلسطينيين من مواصلة كفاحهم ، ودعم دول المواجهة في الصمود أمام العدوان الإسرائيلي ، وقد شاركت القوات الكويتية في حرب يونيو 1967 ، وحرب الاستنزاف علي جبهة قناة السويس في مصر ، عن طريق إرسال " لواء اليرموك " من الكويت الي ساحة القتال في مصر ليشارك الي جانب القوات العربية في معركة المصير العربي .

كذلك شاركت القوات الكويتية في حرب أكتوبر1973 ، كما أرسلت وحده عسكرية أخري من قواتها الي الجولان لمحاربة العدو مع القوات السورية أثناء حرب أكتوبر1973.

وعندما توقفت الحرب عام 1973 في أعقاب تدخل القوي الكبرى في الصراع العربي الاسرئيلي ، وسعيها لتوجيه الصراع نحو المفاوضات للخروج من أزمة الشرق الأوسط علي أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر عام 1967 والقاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، لعبت الكويت دورا بارزا في المعركة الدبلوماسية ، وقد استخدمت سلاح النفط مع بقية الدول الشقيقة المنتجة ، بصورة فعالة للوصول الي الحق العربي وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فبعد حرب يونيو 1967 ، قررت الكويت وقف تصدير النفط الي الدول المساندة للكيان الصهيوني ، ووضعت جميع شركات النفط العاملة في الكويت تحت إشراف دقيق للحكومة ، كذلك شارك الوفد الكويتي برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح في مؤتمر القمة العربي الرابع للملوك والرؤساء العرب في الخرطوم 1967 وتم تدارس الموقف العربي ووضع خطة عربية مشتركة لإزالة آثار العدوان والدعم المالي للدول العربية المتضررة من حربها مع إسرائيل ، وتزويدها بأحدث الأسلحة حتي تستطيع مواجهة العدو الصهيوني ، وكانت الكويت واحدة من ثلاث دول عربية هي ليبيا والمملكة العربية السعودية التي تكلفت بتقديم العون المالي لكل من سوريا ومصر والأردن .[1]

وفي حرب أكتوبر 1973 تم إيقاف تصدير النفط مع الدول العربية المصدرة للنفط للدول الداعمة للكيان الصهيوني مما أدي الي تحقيق نصر عربي وتأييد عالمي للقضية العربية ، كما شارك الوفد الكويتي الذي يرأسه الشيخ صباح السالم الصباح أيضاً في الرباط عام 1974 مع

---

(1) بدر الدجي المضيان ، " سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1961- 1973 " ، الكويت ، وزارة الخارجية الكويتية ، إدارة البحوث والإعلام ، 2010 ، ص 30.
(1) المرجع السابق ، ص 31.

الملوك والرؤساء العرب لدعم الدول المتضررة جراء حروبها مع إسرائيل وتأكيد مساندتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها لأول مرة كممثلاً شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني .

ومن هنا نري ان سياسة الكويت ارتكزت علي تحقيق التضامن العربي ، وإزالة الفرقة والتمزق بين الدول العربية ، والعمل علي حل الخلافات عن طريق الدبلوماسية السياسية ، ونجد ان الكويت باستقلال كل من الدول العربية الشقيقة : البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ، وبانضمام كل منها الي جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ، وأبدت الكويت استعدادها الدائم لتقديم العون لكل من هذه الدول الشقيقة وتوثيق العلاقات معها في كافة المجالات .

وقد أشادت جامعة الدول العربية بدور دولة الكويت في دعم منظومة العمل العربي المشترك ونصرة قضايا الأمة العربية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية وفي مقدمها القضية الفلسطينية.

جدول رقم (4)
الصندوق الكويتي في أرقام[2]

عدد الدول المستفيدة من القروض	104
عدد القروض	891
قيمة القروض (مليون دينار كويتي)	5430
قيمة القروض (مليون دولار امريكي)	18461

وقد تابع صندوق التنمية الاقتصادي الكويتي نشاطه كالمعتاد خلال السنة2009-2010 واستمر في تعاونه الوثيق مع الدول العربية والدول النامية الأخرى وتقديم المساعدات لها بهدف دعم جهودها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات معيشة شعوبها.

بيانات أساسية عن الصندوق :

التأسيس : 31/12/1961 مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصادياتها وخاصة مدها بالقروض الإلزامية لتنفيذ برامج التنمية فيها

الغرض : المشروعات الاستثمارية ذات الأثر الإنمائي المباشر والأولوية العالية في برامج التنمية

المشروعات المؤهلة : تمويل مشروعات استطلاعية تساعد على تحديد فرص بناء الطاقات الإنتاجية وتوفير الخدمات الاستشارية الفنية والمالية والاقتصادية

المعونات الفنية[3] :مليون دينار كويتي كما في(31/3/2010) رأس المال المقرر والمدفوع : 2000

إجمالي الأصول : 4364

إجمالي الاحتياطيات : 2178

إجمالي قيمة القروض : 4370

إجمالي المسحوبات من القروض : 3573

إجمالي المسدد من القروض : 2007

قيمة منح الصندوق : 92

---

[2] https://www.kuwait-fund.org/ar/web/kfund/home

([3])المرجع السابق ، ص 14.

قيمة المعونات الفنية : 10
قيمة منح الحكومة : 290
مساهمات في المؤسسات الإنمائية المدفوع : 318
إجمالي عدد القروض : 777
إجمالي عدد الدول المستفيدة من القروض : 102
عدد منح الصندوق : 175
عدد المعونات الفنية : 42
عدد منح حكومة دولة الكويت :40
عدد الدول والمؤسسات المستفيدة من منح حكومة دولة الكويت : 25

بدأ الصندوق الكويتى عملياته برأس مال لا يتعدى 50 مليون دينار كويتى، وكان أول قرض يقدمه لدولة عربية هى جمهورية السودان وخصص للمساعدة فى إنشاء خط السكك الحديدية بجمهورية السودان بعد خمس سنوات فقط من نيل استقلالها.[4]

استمرت مسيرة الصندوق منذ ذلك الحين مقتصرة على تقديم القروض والمساعدات للدول العربية، وتوالت جهوده عبر المساهمة فى إحياء وادى مجرة فى تونس ووادى اليرموك فى الأردن وتطوير قناة السويس فى مصر، وإنشاء السدود فى اليمن وتأسيس محطات الكهرباء فى العراق، وفى شهر يوليو 1974م توسع الصندوق فى نشاطه فشمل بجهوده الدول العربية والدول النامية الأخرى، وتوسعت عمليات الصندوق الكبرى لتشمل آفاقا آسيوية وأفريقية فى الهند وماليزيا وبتسوانا. وزاد رأس المال من 200 مليون دينار كويتى إلى 1000 مليون دينار. زادت فى عام 1981 إلى 2000 دينار كويتى. ورغم العدوان العراقى الغاشم على دولة الكويت فى أغسطس عام 1990، إلا أن الصندوق واصل جهوده متحديا الغزو والدمار، فقام بنقل عملياته إلى لندن، حيث قام بتقديم 11 قرضاً للدول النامية فى هذا العام بلغت قيمتها 116.8 دولار أمريكى. ثم عاد ليستكمل دوره الحضارى من الكويت إلى العالم بعد حرب تحرير الكويت وزوال العدوان الغاشم.[5]

([4]) www.http://www.youm7.com/story/2011/1/13.

([5])المرجع السابق .

المبحث الثالث
سياسة دولة الكويت في مجلس التعاون الخليجي

إن فكرة إنشاء اتحاد سياسي واندماجي لدول الخليج العربي - يعمل على توحيد السياسة الخارجية والدفاع - لم تكن فكرة حديثة ؛ بل ولدت الرغبة بذلك بعد الانسحاب البريطاني من دول الخليج العربي، وقد كانت الفكرة أكثر تطورًا إلى حد إقامة حكومة اتحادية يُعترف بها دولياً، لكن الكثير من الصعوبات واجهت هذه الفكرة؛ ذلك أن بعض هذه الدول كان حديث العهد بالاستقلال، وما زالت تأثيرات الاحتلال تعرقل خطواتها، الأمر الذي جعل مسألة صياغة دستور لهذا الاتحاد في غاية الصعوبة والتعقيد.
ومع بداية السبعينات من القرن العشرين حاولت كل من السعودية والكويت تذليل الصعوبات التي أعاقت الاتحاد وإزالتها ، لكن لم يكن ذلك كافيًا.لقد شكل اتحاد الإمارات السبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام 1971م نواة وأرضية خصبة؛ لتكوين مجتمع خليجي عربي موحد. [1]

من هنا كانت المبادرة الأولى من قبل دولة الكويت في بلورة فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، و التوصل إلى إستراتيجية خليجية مشتركة لمواجهة الظروف و المعطيات الحرجة التي تحيط بمنطقة الخليج ، و قد ترجم أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح في مايو 1976 م هذه الفكرة إلى واقع عندما قـام بجولته الخليجية و التي زار فيها دول الخليج الخمس ، حاملاً إليها فكرة إيجاد صيغة تجمع بين دول الخليج العربية في تنظيم إقليمي ينسق شئونها ، و تتعاون فيما بينها لمواجهة الأخطار التي تحدق بها.

في عام 1976 وجه الشيخ جابر الأحمد الصباح (ولي عهد الكويت ورئيس الوزراء) دعوة إلى قيام وحدة خليجية؛ تهدف إلى تحقيق التعاون في جميع المجالات، ومن ثم صدرت دعوات لوحدة الخليج أطلقها حينذاك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان؛ ليكون اللقاء بعد ذلك بين دول المجلس على هامش القمة العربية في الأردن عام 1980م.
و بتكليف و توجيه من الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد ، قام الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – وزير الخارجيـة آنذاك في ديسمبـر 1980 م بزيارة الأشقاء في دول الخليج العربية ، و ذلك لعرض التصور الكويتي للمجالات السياسية و الاقتصادية و النفطية و الثقافية و العسكرية ، و التي جاءت في إطار إستراتيجية مشتركة و شاملة ، وجدت تجاوباً من دول الخليج العربية الخمس كافة.

وعلى هامش مؤتمر القمة الإسلامي الثالث – الطائف في يناير 1981 م ، اتفق زعماء الدول الخليجية على عقد مؤتمر لوزراء الخارجية في العاصمة الرياض في فبراير 1981 لمناقشة المشروع الكويتي حول التعاون الخليجي ، و قد انتهى لقاء الرياض بالاتفاق على إنشاء مجلس تعاون بين الدول العربية الخليجية الست ، و في مارس من نفس العام عقد وزراء الخارجية جولة جديدة من المباحثات في مسقط تم فيها وضـع ورقة عمل موحدة ، و الاتفاق على الهيكل التنظيمي للمجلس ، و وضع مشروع النظام الأساسي.
و تأتي قمة أبو ظبي لزعماء دول الخليج العربية في مايو 1981 م ليوقع قادة الخليج بشكل نهائي على النظام الأساسي للمجلس ، و يصبح نافذا من تاريخ توقيعه ، و تعيين السيد عبدالله يعقوب بشارة من الكويت أميناً عاماً ، و تحديد مدينة الرياض مقراً للمجلس ، و اعتبار قمة أبو

---

[1] كتاب "مجلس التعاون لدول الخليج العربي.. قضايا الراهن وأسئلة المستقبل"،مجموعة مؤلفين - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية، -الطبعة الأولى 2008 .

ظبي مؤتمراً تأسيسياً ، و التأكيد على يوم 25 مايو 1981 ، و هو يوم ميلاد المجلس ، يوماً رسمياً ،و تحولاً تاريخياً في حياة مواطني دول المجلس ، لتتوالى بعدها اللقاءات الخليجية في رحاب دولة عضو و بدعوة منها ، للتداول في الشأن الخليجي ، و ما يطرأ من مستجدات على الساحة الخليجية

وبدأت الخطوات التنفيذية لتحقيق فكرة الوحدة والاندماج في أعقاب القمة الخليجية التي عقدت على هامش القمة الإسلامية في الطائف؛ حيث تم الاتفاق المبدئي على قيام المجلس بناء على مشاركة الدول الست . تبع ذلك سلسلة من اللقاءات والاجتماعات التحضيرية، إلى أن كان لقاء وزراء الخارجية لدول الخليج الست في 4 فبراير 1981م ؛ ليوقعوا على ما يسمى وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

مجلس التعاون الخليجي :

مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت ، كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن) الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية. [1]

وقد حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها ، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة ، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

المجلس الأعلى :

هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء. ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويعين الأمين العام ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر. وفي قمة أبوظبي لعام 1998، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت.

هيئة تسوية المنازعات

تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي.

المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء. وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. وتشمل

---

[1] موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون.

اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى مايتطلب موافقته.
الأمانة العامة

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك ، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام.

جدول رقم (5)
الدول الأعضاء:

الاسم	العاصمة	السكان	المساحة كم²	الحاكم	نظام الحكم	العملة
الإمارات	أبو ظبي	8,264,070	83,600	خليفة بن زايد آل نهيان	إتحادي رئاسي	درهم إماراتي
البحرين	المنامة	1,234,517	765	حمد بن عيسى آل خليفة	ملكية دستورية	دينار بحريني
السعودية	الرياض	29,136,977	2,250,000	سلمان بن عبد العزيز آل سعود	ملكية مطلقة	ريال سعودي
الكويت	مدينة الكويت	4,087,935	17,818	صباح الأحمد الجابر الصباح	إمارة دستورية وراثية	دينار كويتي
سلطنة عمان	مسقط	2,773,479	309,501	قابوس بن سعيد	ملكية	ريال عماني
قطر	الدوحة	2,155,446	11,437	تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني	إمارة وراثية	ريال قطري
المجموع	—	44,829,043	2,673,123	—	—	—

خاتمة الدراسة :

الدراسة انطلقت من عدة أسئلة هي :

أ. هل أهداف السياسة الخارجية الكويتية كان لها دور فعال في حل القضايا العربية والإقليمية؟ وهل إسهامات وزارة الخارجية الكويتية علي المستوي الدولي والإقليمي أدي الي إيجاد دور مؤثر وقوي لدولة الكويت في النظام الإقليمي والدولي؟

ب. هل المراحل السياسية التي مرت بها دولة الكويت أثرت علي مستوي الديمقراطية في سياستها الداخلية والخارجية؟

ج. هل استطاعت دولة الكويت من خلال انضمامها الي المنظمات العربية والإقليمية والدولية أدي الي قيامها بدور فعال ومؤثر تجاه مختلف القضايا العربية والإقليمية والدولية؟

وخلصت الدراسة في الإجابة عليها فيما يلي :

منذ فترات مبكرة ؛ حرصت على تقديم مساهمات مباشرة مهمة من احتياطها إلى "دول المواجهة" العربية: سورية والعراق والأردن ومصر، وإلى منظمة التحرير الفلسطينية، وقد بلغ مجموع القروض المقدمة من هذا الاحتياطي إلى الدول العربية بين 1958 و1965 فقط؛ ما يناهز 119.8 مليون دينار كويتي، بالشكل الذي سمح بتطوير الترسانة العسكرية العربية؛ عقب الحروب العربية - الإسرائيلية؛ هذا بالإضافة إلى المساهمة الفعالة في إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية (مدارس وجامعات) وبناء الطرق والسدود.. في مختلف هذه البلدان .

وكما هو الشأن بالنسبة للعديد من دول الخليج العربية، أو الدول الصغرى الأخرى؛ شكل الأمن والاستقرار قضية أولوية ضمن أهداف سياسة الدولة، وبخاصة في أجواء المأزق الذي يعرفه العمل الإقليمي العربي من خلال الجامعة العربية؛ وتزايد تهافت بعض القوى الدولية الكبرى على خيرات المنطقة؛ وتصاعد مجموعة من الأزمات (الصراع العربي- الإسرائيلي، الملف النووي الإيراني، الأوضاع في العراق..).

وقد كان لدخول القوات العراقية إلى الكويت؛ وتزامن ذلك مع انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، أثر في تنامي مطالب داخلية في منطقة الخليج؛ باتجاه نهج إصلاحات كفيلة بمشاركة سياسية أوسع؛ وهو ما استجابت له العديد من دول المنطقة بشكل متفاوت.

وإذا كان هذا حال بعض الدول "النفطية" في منطقة الخليج؛ فإن دولة الكويت ومباشرة بعد استقلالها؛ اختارت اعتماد دولة المؤسسات؛ حيث تم انتخاب مجلس تأسيسي من أجل وضع دستور للبلاد، وبالفعل ففي الحادي عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1962 صدر دستور دولة الكويت.

أهداف السياسة الكويتية الخارجية :

1) حماية أمن الدولة وسيادتها واستقلالها .
2) حماية المصالح والقيم العربية والإسلامية والحفاظ علي وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية وقضايا الأمة الإسلامية بوجه عام .
3) تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة انسانية علي الدول والشعوب العربية والاسلامية ومن ثم دول العالم الفقيرة والنامية.
4) رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية ، واتخاذ جانب المعتدي عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه.

5) ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي ، والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار .

يتضح لنا ان وسائل السياسة الكويتية الخارجية هي :

1) الوسيلة الاقتصادية : لعبت الكويت من خلالها دور الدولة التي تمنح المساعدات للدول المختلفة بداية في الجوار منذ الخمسينيات والستينيات (صندوق الكويتي) ، ثم توسعت في الستينيات لتشمل الدول العربية ، ثم الإسلامية في السبعينيات ، إلى أن تشمل دول العالم الداعمة لقضية الكويت وقت الاحتلال في التسعينيات .

2) الوسيلة السياسية: من منطلق ان الكويت مجتمع لا يحب ان يراه تخلخلا في الاستقرار سواء في منطقته الاقليمية او في دائرته الداخلية ، لان ذلك يؤثر سلبا على النظام السياسي. أنطلقت الكويت لتحقيق ذلك من خلال ما تملكه من قوة أدبية ، فالنظام السياسي في الكويت ليس ملكي مطلق ، أو متخلف بدائي ، بل ان نظامها متطور اذ ان الانتخابات جرت منذ اول يوم للاستقلال .

3) الوسيلة العسكرية: لعبت ازمة الصامتة دورا في جعل الكويت تهتم لقوتها العسكرية نسبيا ، لكن أهم حدث جعل الكويت تحاول تطوير ترسانتها العسكرية هو الغزو العراقي لها ، لكن هذا الاهتمام

مراجع الدراسة

أ ـ باللغة العربية :

1. الخرافي.. مناقشة طلب طرح الثقة عن وزير الداخلية ستكون في جلسة الأربعاء المقبل في 24 يونيو 2009
2. شروق بورسلي .إحصائية باستجوابات مجلس الأمة .الموقع الإلكتروني لمجلس الأمة الكويتي. مايو 2009
3. عزة وهبة .الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية (دراسة مقارنة):الحالة الكويتية . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة .في ٦ يناير2010
4. كويت 1938 شرارة الديمقراطية، ماضي الخميس، الطبعة الخامسة، صفحة 43
5. مجلس الامة يوافق على رفع الحصانة عن ستة نواب فيما يرفض رفعها على ثلاثة اخرينبتاريخ في 13 يناير 2009
6. أحمد حمود الدويهيس ، " سياسة الكويت الخارجية العوامل والاهداف والوسائل ، الكويت ، مركز القبس للمعلومات والدراسات ، العدد 74، 1998 م ص 135 .
7. اسماعيل الشطي ، الكويت وتجربة الانتقال الي الديمقراطية ، علي خليفة الكواري (محرر) ، مداخل الانتقال الي الديمقراطية في البلدان العربية ،بيروت : مركز دراسات الوحده العربية ، 2003 ، ص144
8. إشراف المستشار أ.د. رمزي سلامة، اعداد نايف المطيري ، باحث اجتماعي ، ماجد الديحاني ، باحث اقتصادي ،إبراهيم دشتي ، باحث سياسي ،العلاقات الكويتية العراقية ، الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المبحث الرابع البعد الاجتماعي ، نوفمبر 2003م
9. اندريه بوفر ، مدخل الي الاستراتيجية العسكرية ، ترجمة: اكرم الديري ، الهيثم الايوبي ، بيروت ، دار الطليعة 1968 ، ص 79.
10. بدر الدجي المضيان ، " سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1961- 1973 " ، الكويت ، وزارة الخارجية الكويتية ، ادارة البحوث والاعلام ، 2010 ، ص 30.
11. حسنين توفيق إبراهيم : ""إمارة الكويت من النشأة حتى الحماية البريطانية ـ الأوضاع الداخلية " ، ص :52-55 .

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1- Paul R. Abramson , " Political Attitudes in America; Formation and change" , W.H.Freeman and Company, U.S.A ,1983 , p.35.
2- The legal status of the Arabian Gulf States: a study of their treaty relations and their international problems Manchester University Press ND,1968 P.252
3- Theodore A Couloumbis and James H.Wolfe , " Introduction to International Relations : Power and Justice " , Prentice Hall . Inc. , U.S.A. , 1982,P.282
4- Giden Rose, "Neoclassical realism and theories of foreign policy", World politics, vol 51,1998,p p146-149.
5- Bruce, J. Biddle, "Recent Developments in Role Theory", in: Annual Review of Sociology, (California: Annual Review INC, 1986), p.14
6- Donald E. Lampert , "Patterns of Transregional Relation" , IN : Werner J.Feld and Gavin Boyd , " Comparative Regional System " , New York , 1980, p.452
7- Edward E. Azar, "Probe For Pace: Small – State Hostilities ", Burgess Publishing Company, U.S.A.,1973,P.41
8- Howard H.Lenter, Foreign Policy Analysis: A comparative and Conceptual Approach (Columbus ,OH: Merrill, 1973) , 1974,p.135.